الصباح
العدد 23976 السنة 74 - الأحد 9 جوان 2024

رئيس الدولة يؤكد: آن الأوان لوضع حد نهائي لبعض أحكام المجلة التجارية المتعلقة بالنظام القانوني للشيك

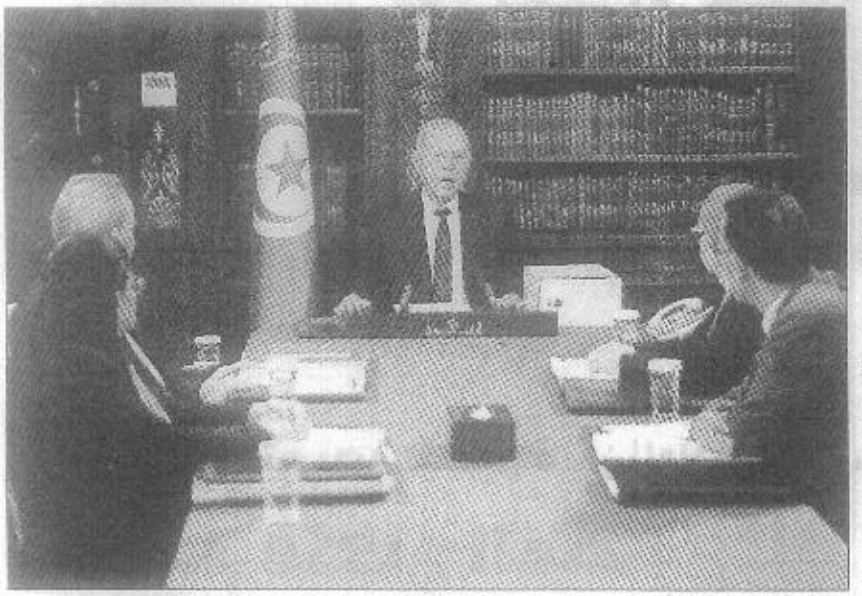

ترأس رئيس الجمهورية قيس سعيّد، عصر يوم الجمعة 7 جوان 2024، اجتماعا تم تخصيصه للنظر في تنقيح وإتمام بعض أحكام المجلة التجارية المتعلقة بالنظام القانوني للشيك، وذلك استكمالا لمشروع القانون المتعلق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية المعروض على مجلس نواب الشعب.

وشدّد رئيس الجمهورية في هذا الاجتماع، مجددا، على ضرورة تحقيق التوازن المنشود بين كل الأطراف وتمكين المحكوم عليهم أو الذين هم بحالة فرار من مدة زمنية معقولة تتيح لهم تسوية وضعياتهم. فبالإضافة إلى استرجاع المدينين لأموالهم فإن هذا المشروع سيكون له الأثر الإيجابي لا على الدائن والمدين فحسب، بل سيمكن من تعزيز أمان المعاملات بالشيك وتحسين الممارسات المصرفية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فلا غياهب السجون حل، ولا الفرار بدوره حل، ولا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا الاقتصاد يمكن أن ينتعش بهذا النظام القانوني الحالي الجائر الذي آن الأوان لوضع حد نهائي له.

رئيس الجمهورية يثير مجددا ملف الشيك دون رصيد

ترأس رئيس الجمهورية قيس سعيّد أمس الاول الجمعة ، اجتماعا تم تخصيصه للنظر في تنقيح وإتمام بعض أحكام المجلة التجارية المتعلقة بالنظام القانوني للشيك، وذلك استكمالا لمشروع القانون المتعلق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية المعروض على مجلس نواب الشعب. وشدّد رئيس الجمهورية في هذا الاجتماع مجددا على ضرورة تحقيق التوازن المنشود بين كل الأطراف وتمكين المحكوم عليهم أو الذين هم بحالة فرار من مدة زمنية معقولة تتيح لهم تسوية وضعياتهم.

وأكد أنه بالإضافة إلى استرجاع المديونين لأموالهم فإن هذا المشروع سيكون له الأثر الإيجابي لا على الدائن والمدين فحسب، بل سيمكن من تعزيز أمان المعاملات بالشيك وتحسين الممارسات المصرفية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فلا غياهب السجون حل، ولا الفرار بدوره حل، ولا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا الاقتصاد يمكن أن ينتعش بهذا النظام القانوني الحالي الجائر الذي آن الأوان لوضع حد نهائي له.

كما تناول رئيس الجمهورية قيس سعيّد في اللقاء الذي جمعه بأحمد الحشاني رئيس الحكومة، نتائج مشاركة تونس في القمة الكورية الإفريقية المنعقدة مؤخرا بسيول إلى جانب اللقاءات الثنائية التي تمّت على هامش هذه القمة.

وأكّد رئيس الجمهورية على موقفه من أن تكون الدول الإفريقية شريكا فاعلا، فالقارة الإفريقية تعجّ بالثروات والخيرات وشعوبها تتطلّع إلى مستقبل جديد يقطع مع الماضي وآلامه. كما تم التطرق خلال هذا اللقاء إلى جملة من مشاريع القوانين والأوامر التي سيتم التداول فيها في مجلس الوزراء.

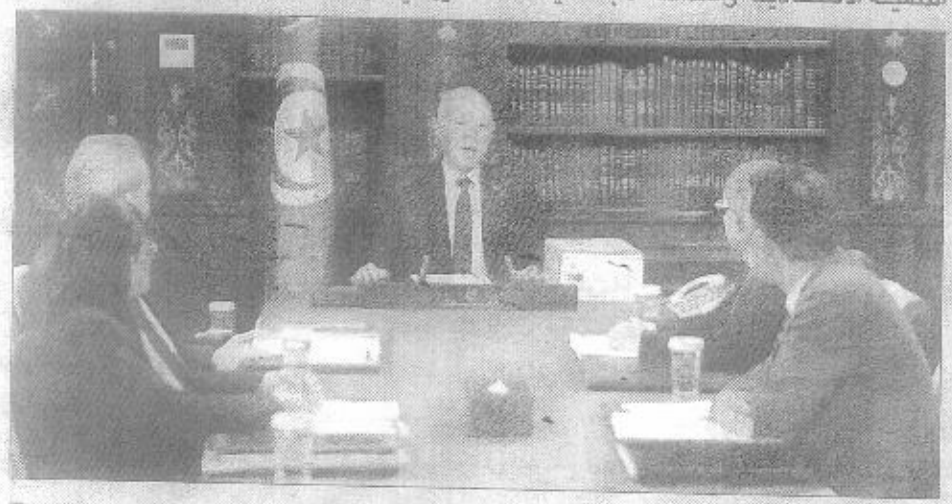

من اللقاء

Chèques sans provision :

Le président de la République, Kaïs Saïed a présidé, avant-hier au palais de Carthage, une réunion consacrée à l'examen des dispositions modifiant et complétant certains articles du code de commerce régissant le régime juridique des chèques.

Saïed : « Ni l'emprisonnement, ni la cavale ne sont le remède »

Ledit projet de révision vient compléter le projet de loi modifiant l'article 411 du code de commerce, actuellement soumis à l'examen de l'Assemblée des représentants du peuple (ARP), précise un communiqué de la présidence de la République.

Lors de cette réunion, le chef de l'Etat a mis l'accent sur la nécessité de parvenir à « un équilibre » qui soit en mesure de concilier entre les intérêts des différentes parties, proposant à ce titre d'accorder aux personnes condamnées ou en cavale « un délai raisonnable » pour régulariser leur situation.

« Le régime actuellement en vigueur est injuste »

Revenant sur les « mérites » de la nouvelle révision du régime des chèques, le chef de l'Etat a tenu à souligner que le projet de loi en vue aura le double mérite de permettre aux débiteurs de récupérer leur argent et de renforcer la sécurité des transactions par chèques, tout comme il contribuera aussi à améliorer les pratiques bancaires au service du développement économique et de la justice sociale.

« Ni l'emprisonnement, ni la cavale ne sont le remède à ce sérieux dilemme », a fait savoir le chef de l'Etat, estimant que le régime des chèques actuellement en vigueur est « injuste »et qu'il est temps d'y mettre fin. « C'est aussi un régime contreproductif, dès lors qu'il constitue un frein au développement des petites et moyennes entreprises (PME) et une entrave à la relance de l'économie nationale», a encore expliqué le président Kaïs Saïed.

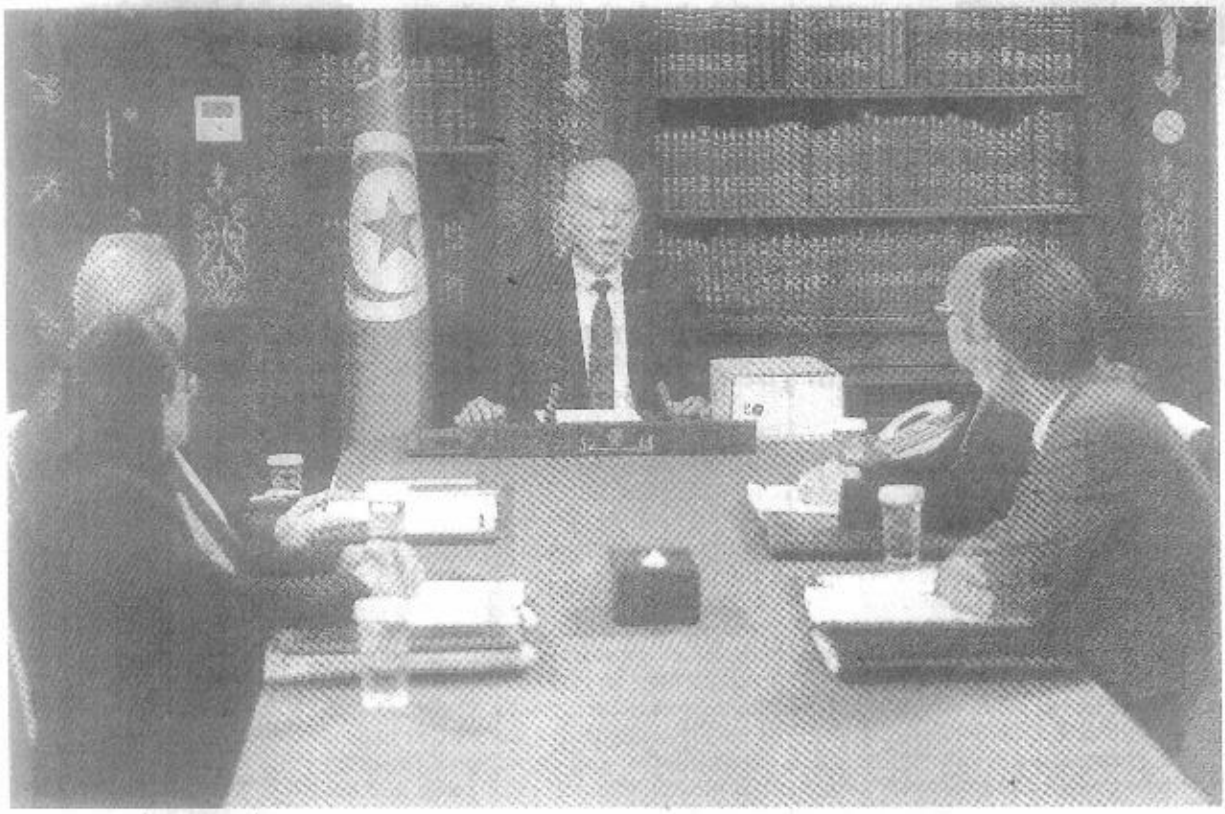

RÉGIME JURIDIQUE RÉGISSANT LES CHÈQUES SANS PROVISION

Le Chef de l'État préside une réunion sur la révision de certains articles

Lors d'une réunion au Palais de Carthage, le Chef de l'Etat a mis l'accent sur la nécessité de parvenir à «*un équilibre*» qui soit en mesure de concilier les intérêts des différentes parties, proposant à ce titre d'accorder aux personnes condamnées ou en cavale «*un délai raisonnable*» pour qu'elles puissent régulariser leur situation.

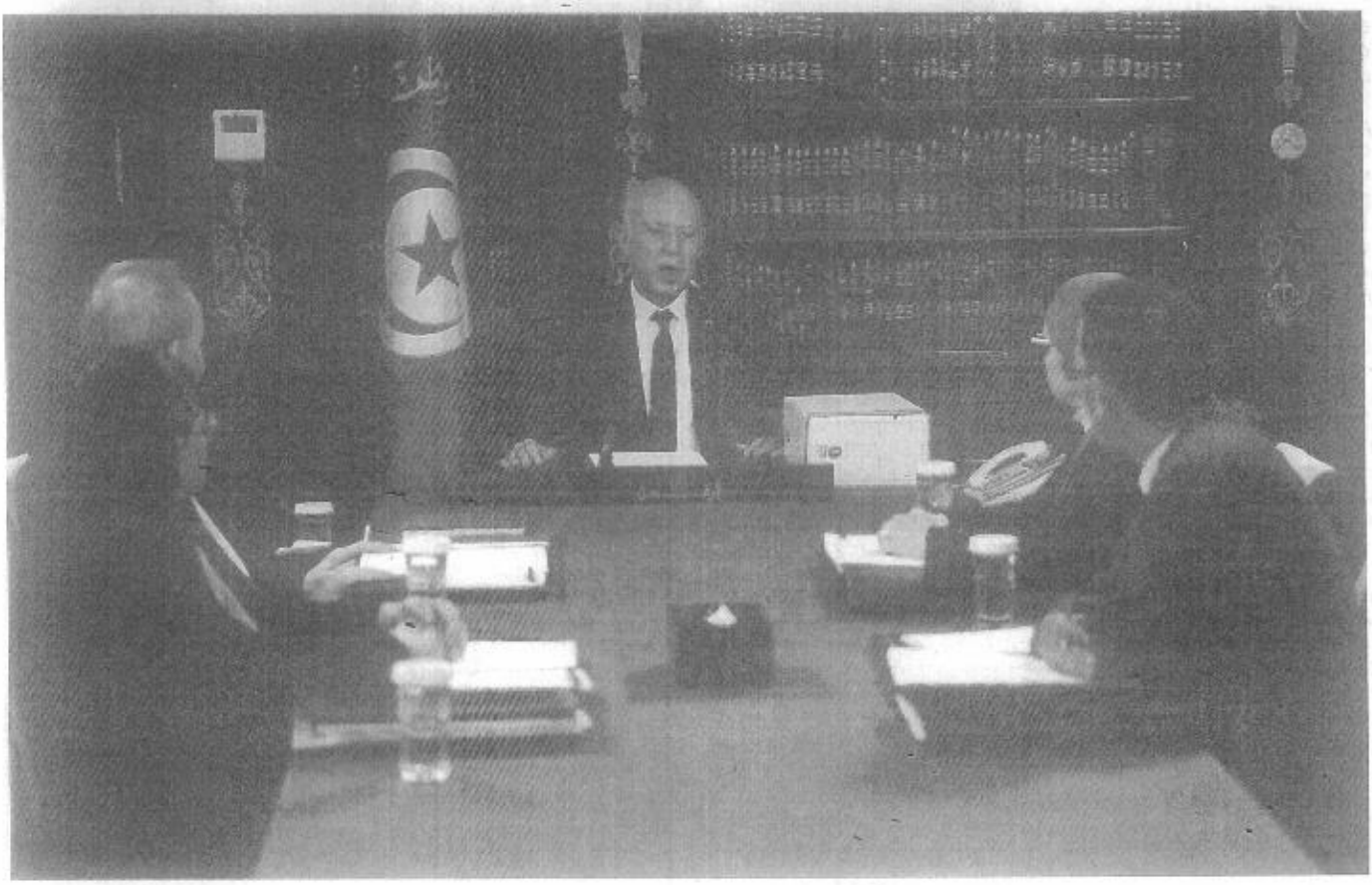

Le Président de la République, Kaïs Saïed, a présidé, vendredi, au palais de Carthage, une réunion consacrée à l'examen des dispositions modifiant et complétant certains articles du Code de commerce régissant le régime juridique des chèques.

Ledit projet de révision vient compléter le projet de loi modifiant l'article 411 du Code de commerce, actuellement soumis à l'examen de l'Assemblée des représentants du peuple (ARP), précise un communiqué de la présidence de la République.

Lors de cette réunion, le Chef de l'Etat a mis l'accent sur la nécessité de parvenir à «*un équilibre*» qui soit en mesure de concilier les intérêts des différentes parties, proposant à ce titre d'accorder aux personnes condamnées ou en cavale «*un délai raisonnable*» pour qu'elles puissent régulariser leur situation.

Revenant sur les «mérites» de la nouvelle révision du régime des chèques, le chef de l'Etat a tenu à souligner que le projet de loi en vue aura le double mérite de permettre aux débiteurs de récupérer leur argent et de renforcer la sécurité des transactions par chèque, tout comme il contribuera aussi à améliorer les pratiques bancaires au service du développement économique et de la justice sociale.

«*Ni l'emprisonnement, ni la cavale ne sont le remède à ce sérieux dilemme*», a fait savoir le Chef de l'Etat, estimant que le régime des chèques actuellement en vigueur est «injuste» et qu'il est temps d'y mettre fin.

«*C'est aussi un régime contre-productif, dès lors qu'il constitue un frein au développement des petites et moyennes entreprises (PME) et une entrave à la relance de l'économie nationale*», a encore expliqué le Président Saïed.

خلال اجتماع ترأسه رئيس الجمهورية:

النظر في تنقيح وإتمام بعض أحكام المجلة التجارية المتعلقة بالنظام القانوني للشيك

ترأس رئيس الجمهورية قيس سعيّد، عصر أول أمس الجمعة ، اجتماعا تم تخصيصه للنظر في تنقيح وإتمام بعض أحكام المجلة التجارية المتعلقة بالنظام القانوني للشيك، وذلك استكمالا لمشروع القانون المتعلق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية المعروض على مجلس نواب الشعب.

وشدّد رئيس الجمهورية في هذا الاجتماع، مجددا، على ضرورة تحقيق التوازن المنشود بين كل الأطراف وتمكين المحكوم عليهم أو الذين هم بحالة فرار من مدة زمنية معقولة تتيح لهم تسوية وضعياتهم. فبالإضافة إلى استرجاع المدينين لأموالهم فإن هذا المشروع سيكون له الأثر الإيجابي لا على الدائن والمدين فحسب، بل سيمكن من تعزيز أمان المعاملات بالشيك وتحسين الممارسات المصرفية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فلا غياهب السجون حل، ولا الفرار بدوره حل، ولا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا الاقتصاد يمكن أن ينتعش بهذا النظام القانوني الحالي الجائر الذي آن الأوان لوضع حد نهائي له.

وطنية

سعيّد:"لا غياهب السجون حل ولا الفرار حل وآن الأوان لوضع حدّ لملف الشيك دون رصيد"

08 جوان 2024 11:36

قال رئيس الجمهورية قيس سعيّد، لدى ترؤسه عصر أمس الجمعة 7 جوان 2024، اجتماعا للنظر في تنقيح وإتمام بعض أحكام المجلة التجارية المتعلقة بالنظام القانوني للشيك، وذلك استكمالا لمشروع القانون المتعلق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية المعروض على مجلس نواب الشعب، "لا غياهب السجون حل، ولا الفرار بدوره حل، ولا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا الاقتصاد يمكن أن ينتعش بهذا النظام القانوني الحالي الجائر الذي آن الأوان "لوضع حد نهائي له

وشدّد رئيس الجمهورية، مجددا، على ضرورة تحقيق التوازن المنشود بين كل الأطراف وتمكين المحكوم عليهم أو الذين هم بحالة فرار من مدة زمنية معقولة تتيح لهم تسوية وضعياتهم.

فبالإضافة إلى استرجاع المدينين لأموالهم فإن هذا المشروع سيكون له الأثر الإيجابي لا على الدائن والمدين فحسب، بل سيمكن من تعزيز أمان المعاملات بالشيك وتحسين الممارسات المصرفية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

رئيس الجمهورية يثير مجددا ملف الشيك دون رصيد

07:10 2024/06/08

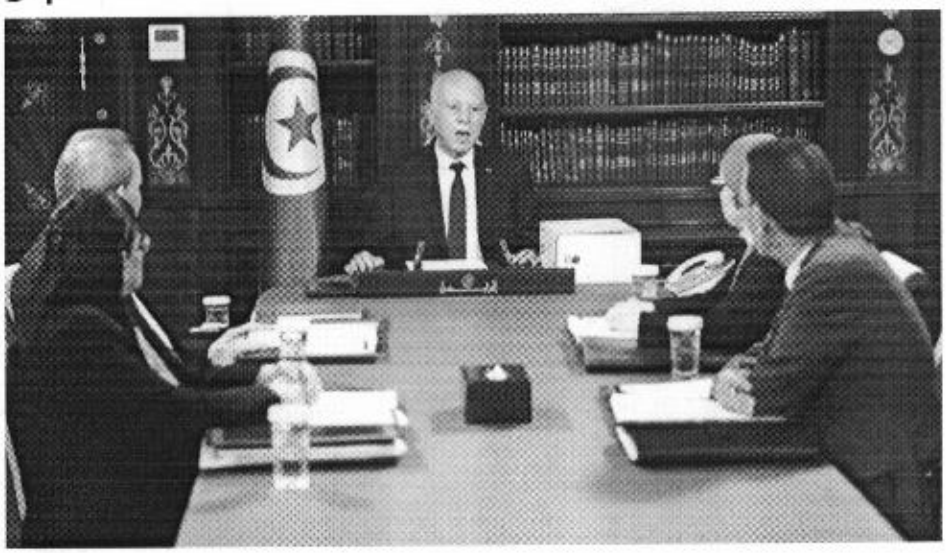

ترأس رئيس الجمهورية قيس سعيّد أمس الجمعة 7 جوان 2024، اجتماعا تم تخصيصه للنظر في تنقيح وإتمام بعض أحكام المجلة التجارية المتعلقة بالنظام القانوني للشيك، وذلك استكمالا لمشروع القانون المتعلق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية المعروض على مجلس نواب الشعب.

وشدّد رئيس الجمهورية في هذا الاجتماع مجددا على ضرورة تحقيق التوازن المنشود بين كل الأطراف وتمكين المحكوم عليهم أو الذين هم بحالة فرار من مدة زمنية معقولة تتيح لهم تسوية وضعياتهم.

وأكد أنه بالإضافة إلى استرجاع المدينين لأموالهم فإن هذا المشروع سيكون له الأثر الإيجابي لا على الدائن والمدين فحسب، بل سيمكن من تعزيز أمان المعاملات بالشيك وتحسين الممارسات المصرفية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فلا غياهب السجون حل، ولا الفرار بدوره حل، ولا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا الاقتصاد يمكن أن ينتعش بهذا النظام القانوني الحالي الجائر الذي آن الأوان لوضع حد نهائي له.

الأخبار الوطنية

رئيس الجمهورية يثير مجددا ملف الشيك دون رصيد

By الهدف المغاربي يونيو 8, 2024

ترأس رئيس الجمهورية قيس سعيّد أمس الجمعة 7 جوان 2024، إجتماعا تم تخصيصه للنظر في تنقيح وإتمام بعض أحكام المجلة التجارية المتعلقة بالنظام القانوني للشيك، وذلك إستكمالا لمشروع القانون المتعلق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية المعروض على مجلس نواب الشعب.

وشدّد رئيس الجمهورية في هذا الاجتماع مجددا على ضرورة تحقيق التوازن المنشود بين كل الأطراف وتمكين المحكوم عليهم أو الذين هم بحالة فرار من مدة زمنية معقولة تتيح لهم تسوية وضعياتهم.

وأكد أنه بالإضافة إلى استرجاع المدينين لأموالهم فإن هذا المشروع سيكون له الأثر الإيجابي لا على الدائن والمدين فحسب، بل سيمكن من تعزيز أمان المعاملات بالشيك وتحسين الممارسات المصرفية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فلا غياهب السجون حل، ولا الفرار بدوره حل، ولا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا الاقتصاد يمكن أن ينتعش بهذا النظام القانوني الحالي الجائر الذي آن الأوان لوضع حد نهائي له.

tunisia-sat.com

رئيس الجمهورية يثير مجددا ملف الشيك دون رصيد

SATDA

11–15 minutes

-
- #1

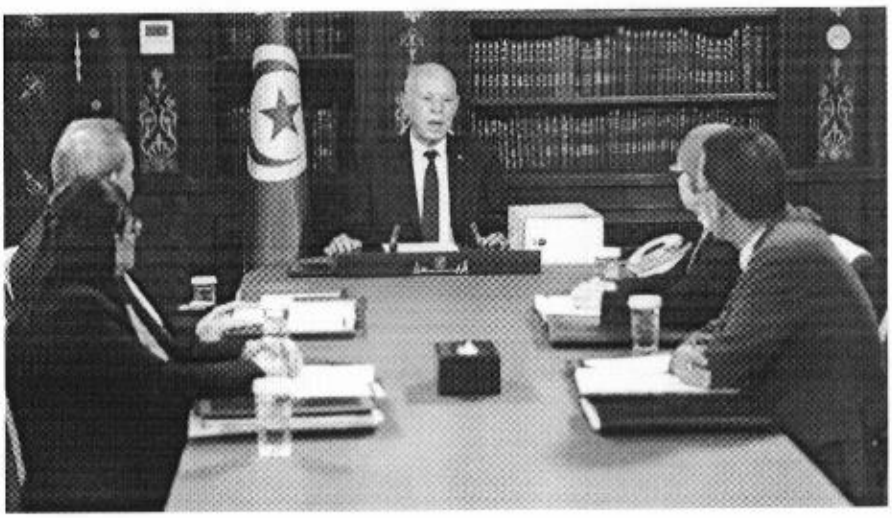

ترأس رئيس الجمهورية قيس سعيّد أمس الجمعة 7 جوان 2024، اجتماعا تم تخصيصه للنظر في تنقيح وإتمام بعض أحكام المجلة التجارية المتعلقة بالنظام القانوني للشيك، وذلك استكمالا لمشروع القانون المتعلق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية المعروض على مجلس نواب الشعب.

وشدّد رئيس الجمهورية في هذا الاجتماع مجددا على ضرورة تحقيق التوازن المنشود بين كل الأطراف وتمكين المحكوم عليهم أو الذين هم بحالة فرار من مدة زمنية معقولة تتيح لهم تسوية وضعياتهم.

وأكد أنه بالإضافة إلى استرجاع المدينين لأموالهم فإن هذا المشروع سيكون له الأثر الإيجابي لا على الدائن والمدين فحسب، بل سيمكن من تعزيز أمان المعاملات بالشيك وتحصين الممارسات المصرفية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فلا غياهب السجون حل، ولا الفرار بدوره حل، ولا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا الاقتصاد يمكن أن ينتعش بهذا النظام القانوني الحالي الجائر الذي آن الأوان لوضع حد نهائي له.

tuniscope.com

Kais Saied lance la réforme du système des chèques

2–3 minutes

Le président de la république tunisienne, Kais Saied, a présidé une réunion importante ce vendredi 7 juin 2024, consacrée à l'examen de la révision et de l'achèvement de certaines dispositions du Code de Commerce relatives au système juridique des chèques.

Cette réunion s'inscrit dans la continuité du projet de loi visant à amender l'article 411 du Code de Commerce, actuellement soumis à l'Assemblée des Représentants du Peuple.

Au cours de cette réunion, le Président Saïed a insisté sur la nécessité de parvenir à un équilibre entre toutes les parties concernées, en accordant aux condamnés ou aux personnes en fuite un délai raisonnable pour régulariser leur situation.

Outre la récupération des fonds par les créanciers, ce projet de loi devrait avoir un impact positif non seulement sur les créanciers et les débiteurs, mais aussi sur la sécurité des transactions par chèque et l'amélioration des pratiques bancaires. L'objectif est de promouvoir le développement économique et la justice sociale.

Le Président a souligné que ni l'incarcération ni la fuite ne constituent des solutions viables. Le système juridique actuel, jugé injuste, freine la croissance des petites et moyennes entreprises ainsi que l'économie nationale. Il est donc urgent de le réformer pour mettre un terme définitif à ces problèmes.

Cette initiative s'inscrit dans la volonté de l'État tunisien de moderniser son cadre légal afin de favoriser un environnement économique plus stable et équitable, garantissant ainsi la confiance et la sécurité des transactions commerciales.

tuniscope.com

رئيس الجمهورية يثير مجددا ملف الشيك دون رصيد

~2 minutes

رئيس الجمهورية يثير مجددا ملف الشيك دون رصيد

ترأس رئيس الجمهورية قيس سعيّد ، اجتماعا تم تخصيصه للنظر في تنقيح وإتمام بعض أحكام المجلة التجارية المتعلقة بالنظام القانوني للشيك، وذلك استكمالا لمشروع القانون المتعلق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية المعروض على مجلس نواب الشعب.

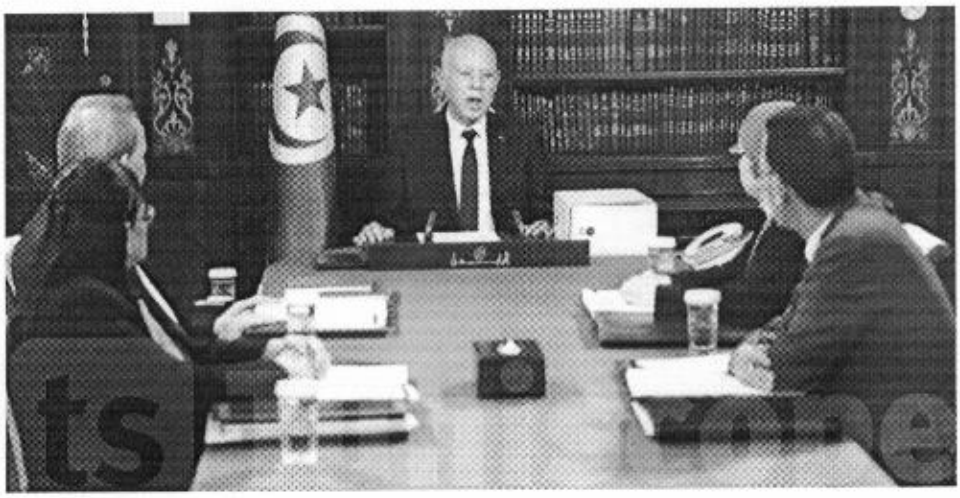

وشدّد رئيس الجمهورية في هذا الاجتماع مجددا على ضرورة تحقيق التوازن المنشود بين كل الأطراف وتمكين المحكوم عليهم أو الذين هم بحالة فرار من مدة زمنية معقولة تتيح لهم تسوية وضعياتهم.

وأكد أنه بالإضافة إلى استرجاع المدينين لأموالهم فإن هذا المشروع سيكون له الأثر الإيجابي لا على الدائن والمدين فحسب، بل سيمكن من تعزيز أمان المعاملات بالشيك وتحسين الممارسات المصرفية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فلا غياهب السجون حل، ولا الفرار بدوره حل، ولا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا الاقتصاد يمكن أن ينتعش بهذا النظام القانوني الحالي الجائر الذي آن الأوان لوضع حد نهائي له.

ifm.tn

رئيس الدولة: ضرورة تمكين المحكوم عليهم في قضايا الشيك أو الذين هم بحالة فرار من مدة زمنية معقولة تتيح لهم تسوية وضعياتهم

ifm

2–3 minutes

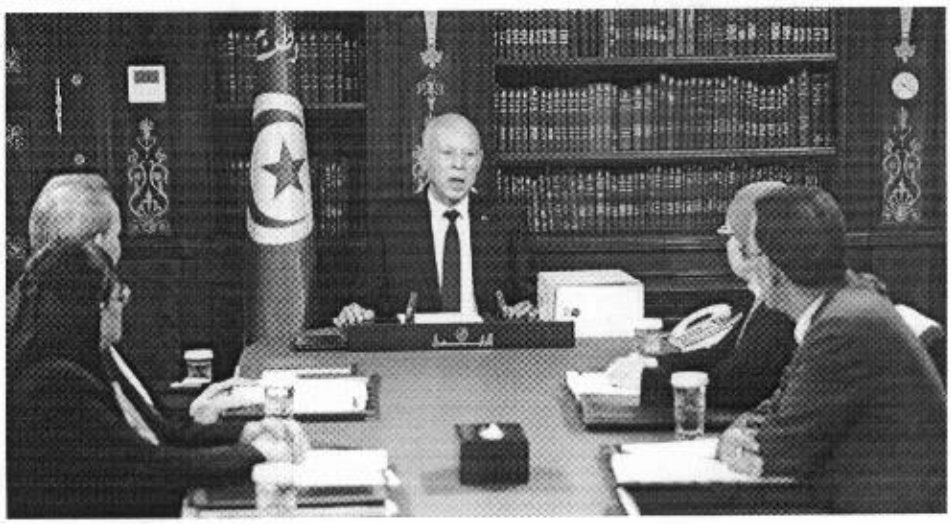

رئيس الدولة: ضرورة تمكين المحكوم عليهم في قضايا الشيك أو الذين هم بحالة فرار من مدة زمنية معقولة تتيح لهم تسوية وضعياتهم

السبت 8 جوان 2024 - 06:48

ترأس رئيس الجمهورية قيس سعيّد، عصر يوم الجمعة 7 جوان 2024، اجتماعا تم تخصيصه للنظر في تنقيح وإتمام بعض أحكام المجلة التجارية المتعلقة بالنظام القانوني للشيك، وذلك استكمالا لمشروع القانون المتعلق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية المعروض على مجلس نواب الشعب.

وشدّد رئيس الجمهورية في هذا الاجتماع، مجددا، على ضرورة تحقيق التوازن المنشود بين كل الأطراف وتمكين المحكوم عليهم أو الذين هم بحالة فرار من مدة زمنية معقولة تتيح لهم تسوية وضعياتهم. فبالإضافة إلى استرجاع المدينين لأموالهم فإن هذا المشروع سيكون له الأثر الإيجابي لا على الدائن والمدين فحسب، بل سيمكن من تعزيز أمان المعاملات بالشيك وتحسين الممارسات المصرفية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فلا غياهب السجون حل، ولا الفرار بدوره حل، ولا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا الاقتصاد يمكن أن ينتعش بهذا النظام القانوني الحالي الجائر الذي آن الأوان لوضع حد نهائي له.

jomhouria.com

قيس سعيد حول قانون الشيكات: آن الاوان لوضع حد لهذا النظام القانوني الجائر

2–3 minutes

أخبار وطنية **قيس سعيد حول قانون الشيكات: "آن الاوان لوضع حد لهذا النظام القانوني الجائر"**

نشر في 08 جوان 2024 (21:26)

ترأس رئيس الجمهورية قيس سعيّد، عصر يوم أمس الجمعة، اجتماعا تم تخصيصه للنظر في تنقيح وإتمام بعض أحكام المجلة التجارية المتعلقة بالنظام القانوني للشيك، وذلك استكمالا لمشروع القانون المتعلق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية المعروض على مجلس نواب الشعب.

وشدّد رئيس الجمهورية في هذا الاجتماع، مجددا، على ضرورة تحقيق التوازن المنشود بين كل الأطراف وتمكين المحكوم عليهم أو الذين هم بحالة فرار من مدة زمنية معقولة تتيح لهم تسوية وضعياتهم، فبالإضافة إلى استرجاع المدينين لأموالهم فإن هذا المشروع سيكون له الأثر الإيجابي لا على الدائن والمدين فحسب، بل سيمكن من تعزيز أمان المعاملات بالشيك وتحسين الممارسات المصرفية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

واعتبر رئيس الدولة أن "لا غياهب السجون حل، ولا الفرار بدوره حل، ولا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا الاقتصاد يمكن أن ينتعش بهذا النظام القانوني الحالي الجائر الذي آن الأوان لوضع حد نهائي له".

...خلال ترأسه لاجتماع للنظر في تنقيح قانون الشيكات/ رئيس الجمهورية: لا غياهب السجون حل..ولا الفرار حل.. ولا الاقتصاد يمكن أن ينتعش بهذا النظام القانوني الجائر

وطنية (/ar/الاخبار/وطنية) / السبت، 08 جوان 2024 09:16

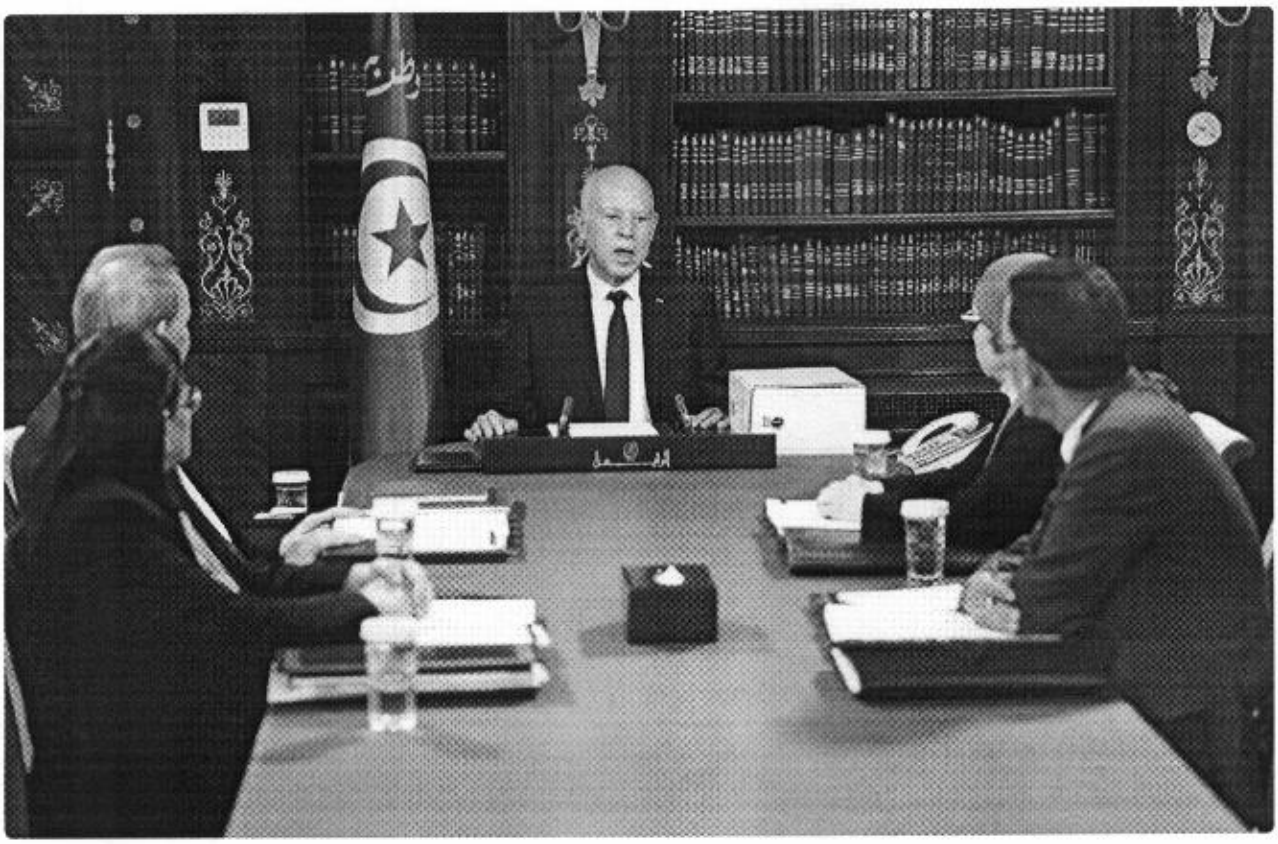

ترأس رئيس الجمهورية قيس سعيّد، عصر يوم الجمعة ، اجتماعا تم تخصيصه للنظر في تنقيح وإتمام بعض أحكام المجلة التجارية المتعلقة بالنظام القانوني للشيك، وذلك استكمالا لمشروع القانون المتعلق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية المعروض على مجلس نواب الشعب.

وشدّد رئيس الجمهورية في هذا الاجتماع، مجددا، على ضرورة تحقيق التوازن المنشود بين كل الأطراف وتمكين المحكوم عليهم أو الذين هم بحالة فرار من مدة زمنية معقولة تتيح لهم تسوية وضعياتهم. فبالإضافة إلى استرجاع المدينين لأموالهم فإن هذا المشروع سيكون له الأثر الإيجابي لا على الدائن والمدين فحسب، بل سيمكن من تعزيز أمان المعاملات بالشيك وتحسين الممارسات المصرفية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فلا غياهب السجون حل، ولا الفرار بدوره حل، ولا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا الاقتصاد يمكن أن ينتعش بهذا النظام القانوني الحالي الجائر الذي آن الأوان لوضع حد نهائي له.

nessma.tv

رئيس الجمهورية يثير مجددا ملف الشيك دون رصيد

نسمة

~2 minutes

ترأس رئيس الجمهورية قيس سعيّد أمس الجمعة 7 جوان 2024، اجتماعا تم تخصيصه للنظر في تنقيح وإتمام بعض أحكام المجلة التجارية المتعلقة بالنظام القانوني للشيك، وذلك استكمالا لمشروع القانون المتعلق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية المعروض على مجلس نواب الشعب.

وشدّد رئيس الجمهورية في هذا الاجتماع مجددا على ضرورة تحقيق التوازن المنشود بين كل الأطراف وتمكين المحكوم عليهم أو الذين هم بحالة فرار من مدة زمنية معقولة تتيح لهم تسوية وضعياتهم.

وأكد أنه بالإضافة إلى استرجاع المدينين لأموالهم فإن هذا المشروع سيكون له الأثر الإيجابي لا على الدائن والمدين فحسب، بل سيمكن من تعزيز أمان المعاملات بالشيك وتحسين الممارسات المصرفية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فلا غياهب السجون حل، ولا الفرار بدوره حل، ولا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا الاقتصاد يمكن أن ينتعش بهذا النظام القانوني الحالي الجائر الذي آن الأوان لوضع حد نهائي له.